APLC/MSP.9/2008/WP.21
31 October 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع التاسع
جنيف، ٢٤-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥

طلب تمديد الموعد النهائي لاستكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد عملاً بالمادة ٥ من الاتفاقية

موجز تنفيذي

مقدم من البوسنة والهرسك*

١- تسببت الحرب في البوسنة والهرسك في نشوء مشكلة الألغام التي أدت إلى عواقب وخيمة على سكان البلد وعلى تنميته الاجتماعية والاقتصادية. وانطلقت الجهود الرامية إلى الإفراج عن المناطق الملوثة بالألغام وإلى إزالة الآثار التي خلفتها الألغام في البوسنة والهرسك عقب نهاية الصراع. وفي عام ١٩٩٦ أنشئ مركز مكافحة الألغام التابع للأمم المتحدة بغية إنشاء هيكل للإدارة المحلية وبناء قدرات تشغيلية في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام.

٢- وتشير التقديرات الأولية المتعلقة بحجم مشكلة الألغام في البوسنة والهرسك إلى أن الألغام تسببت في تلوث مساحة من الأرض تبلغ ٢٠٠ ٤ كيلومتر مربع أو ما يمثل ٨,٢ في المائة من مساحة البلد الكلية. ويبلغ عدد السجلات المتاحة عن حقول الألغام ٠٥٧ ١٩ سجلاً، وهو عدد لا يمثل سوى ٥٠ إلى ٦٠ في المائة تقريباً من العدد الحقيقي.

٣- وقد أقامت الأطراف المتحاربة في بادئ الأمر حقول الألغام في البوسنة والهرسك بين خطوط المواجهة من أجل منع أو إبطاء تحركات الوحدات العسكرية إلى مناطق الأطراف المتحاربة الأخرى. كما أقيمت حقول الألغام أيضاً أمام المرافق الاستراتيجية الخاضعة لسيطرة الأطراف المتحاربة، كالثكنات العسكرية مثلاً.

٤- وأقيمت حقول الألغام في جميع أنحاء البلد، انطلاقاً من الهرسك في جنوب وجنوب غربي البلد، لتمتد من المناطق الجبلية العالية والأودية وعلى طولها في وسط البوسنة إلى المناطق السهلية في شمال البوسنة والهرسك. ومن الجلي وجود حقول للألغام في ثنايا جميع أنواع النباتات المنتشرة في البلد (الصخور، والأدغال، والأعشاب العالية، والغابات).

* قُدّمت حال ورودها إلى الأمانة وبعد الموعد المحدد لتقديمها.

٥- وقد خلفت الألغام في البوسنة والهرسك أثراً بالغاً على الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية والإنمائية. فقد بلغ العدد الإجمالي لضحايا الألغام في البوسنة والهرسك ٣٥٥ ٣ ضحية أثناء فترة الحرب التي دامت من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦. وإلى جانب العمل على إزالة الألغام والتخلص من الألغام المتروكة، فإن الحد من ضحايا الألغام هو أحد الأهداف الرئيسية للأعمال المتعلقة بالألغام.

٦- ويتمثل الأسلوب الذي جرى اتباعه في البداية لتحديد حقول الألغام في البوسنة والهرسك في استخدام سجلات حقول الألغام والمعلومات التي قدّمها المقاتلون. إلا أنه قد ثبت أن مصادر المعلومات هذه غير موثوقة على الرغم من فائدتها.

٧- وفي منتصف عام ١٩٩٨، أنشئ هيكل محلي يضم المراكز التابعة للكيانين إلى جانب هيئة مركزية هي مركز مكافحة الألغام في البوسنة والهرسك. وشهدت المرحلة الأولى ارتفاع عدد المنظمات التي تنشط في مجال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، كما شهدت وضع المعايير الوطنية الأولى المتعلقة بإجراءات مكافحة الألغام، وتحسن مستوى الموارد المالية، بالإضافة إلى تقديم التدريب للمهنيين.

٨- وأدى اعتماد القانون المتعلق بإزالة الألغام في عام ٢٠٠٢ إلى إنشاء هيكل مركزي على مستوى الدولة، هو مركز مكافحة الألغام في البوسنة والهرسك الذي وضع مباشرة تحت إشراف وزارة الشؤون المدنية. وفي العام نفسه، وضعت الاستراتيجية الأولى لمكافحة الألغام للفترة ٢٠٠٢- ٢٠٠٩، التي أدت إلى تحسن ملحوظ في أداء الهيكل، فضلاً عن ضمان جودة العملية برمتها وكفاءتها من حيث التكلفة وفعاليتها. ومع ذلك، لا تزال العملية تعاني من نقص التمويل المخصص لمكافحة الألغام، لا سيما عمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

٩- وتتضمن عملية إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في البوسنة والهرسك إجراء مركز مكافحة الألغام في البوسنة والهرسك لدراسة استقصائية منتظمة وعامة وإعداده لوثائق مشاريع الإزالة، في حين تضطلع منظمات إزالة الألغام المعتمدة بعمليات المسح التقني، وتطهير الأراضي والمنازل، وعمليات التطهير تحت سطح الماء، والتخلص من المتفجرات من مخلفات الحرب.

١٠- وفي الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤، أُجريت دراسة استقصائية عن تأثير الألغام الأرضية وفقاً للمعايير الدولية، كشفت عن حجم مشكلة الألغام في البوسنة والهرسك. وقامت شركات إزالة الألغام المعتمدة، منذ انطلاق عملية إزالة الألغام في البوسنة والهرسك عام ١٩٩٦ إلى غاية اليوم، بتطهير ٨٥,٥ كيلومتراً مربعاً من الأرض. وخلال هذه الفترة، عُثر على ٤٨٧ ٤٦ لغماً من الألغام المضادة للأفراد وتم تدميرها، بالإضافة إلى ٠٧٧ ٧ لغماً مضاداً للدبابات و٩١٩ ٣٩ من المتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، تم تطهير ٧٥١ متراً من الألغام أثناء الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٧.

١١- وفي أثناء عمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، أُعطيت الأولوية الرئيسية لمسألة عودة السكان وتهيئة بيئة اجتماعية واقتصادية سليمة، والدليل على ذلك أن ٧٨ في المائة من الأراضي المُفرج عنها مُصنّفة في الفئة الأولى من مناطق الخطر.

١٢- وإلى جانب تطهير مناطق الخطر، بذلت جهود كبيرة بهدف منع الأفراد من الدخول إلى مناطق الخطر أو المناطق المشبوهة. وخلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧، بلغ عدد الأشخاص الذين تلقوا تثقيفاً في إطار برنامج التوعية بخطر الألغام ٣٨٠ ٢٤٧ شخصاً.

١٣- وأجريت عملية تعيين حدود مناطق الألغام المشبوهة باستخدام مواد تبقى صالحة لمدة سنة تقريباً. وتمثل هذه العملية في العادة جزءاً لا يتجزأ من أنشطة التوعية بخطر الألغام داخل المجتمعات المحلية المتأثرة، وتعد تدبيراً فعالاً للغاية في مجال إزالة الأخطار. وأثناء الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٧، بلغ مجموع العلامات التي وضعت على هذا النحو ٠٠٠ ٣٥ علامة. ووضعت علامات دائمة أو إشارات من مواد مقاومة في المواقع المصنفة في الفئة الثالثة من المناطق ذات الأولوية التي من المزمع إجراء تطهير أو مسح تقني لها في السنوات القليلة المقبلة. وقد تبين أن هذا التدبير فعال للغاية في مجال إزالة الأخطار. وفي الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧ استُخدمت هذه الطريقة لوضع العلامات في مساحة كلية قدرها ٥٠ كيلومتراً مربعاً.

١٤- ويتضمن الأسلوب المستخدم في مراقبة الجودة وضمانها إشرافاً فنياً على مهام إزالة الألغام في البوسنة والهرسك. ويضطلع مركز مكافحة الألغام في البوسنة والهرسك بهذا الإشراف الفني. ويتم أخذ العينات لتحديد النوعية كجزء من عملية الإشراف الفني، بالإضافة إلى إصدار شهادة مراقبة الجودة. وتسلم المناطق والمرافق المطهرة من الألغام إلى أصحابها لمواصلة استغلالها. وفي الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٧، أجرت أفرقة التفتيش التابعة لمركز مكافحة الألغام في البوسنة والهرسك ٤٩٨ ٣١ إشرافاً فنياً على ٧٧٠ ٢ مهمة من مهام إزالة الألغام، بحيث بلغ متوسط عدد عمليات التفتيش ١٣٧ ١ عملية لكل مهمة.

١٥- ومن العوامل التي تساهم في تفاقم مشكلة الألغام، عدم إمكان التطبيق الميداني للسجلات المتاحة عن حقوق الألغام. وعلاوة على ذلك، تقلص الظروف المناخية من طول موسم إزالة الألغام، فتحدّ من حجم الأراضي المفرج عنها وتحول دون إنجاز خطة البوسنة والهرسك.

١٦- ولا تزال البوسنة والهرسك بعد مضي اثنتي عشرة سنة على انتهاء الصراع فيها تواجه مشكلة ارتفاع معدل التلوث بالألغام. وكشفت تقييمات جديدة أجريت في عام ٢٠٠٧ عن وجود ٠٠٠ ٢٢٠ لغم من الألغام المتروكة وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب، و٦٣١ ١ مجتمعاً محلياً متأثراً بالألغام. وتشير التقديرات إلى أن الألغام وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب قد أثرت تأثيراً مباشراً على نحو ٥١٣ ٩٢١ شخصاً، يعيش ٥٣٨ ١٥٤ شخصاً منهم في مجتمعات محلية تأثرت تأثراً شديداً و٥٥٠ ٣٤٢ شخصاً في مجتمعات محلية تأثرت بشكل معتدل، و٤٢٥ ٤٢٤ شخصاً في مجتمعات محلية تأثرت تأثيراً طفيفاً.

١٧- وأثناء السنوات العشر الأخيرة، أُفرجَ عن مساحة تبلغ ٤٤٥ ٢ كيلومتراً مربعاً من المناطق المشبوهة في البوسنة والهرسك عن طريق مسح منتظم وعام وتقني ومن خلال عمليات إزالة الألغام. وفي نهاية عام ٢٠٠٧، بلغت مساحة المناطق المشبوهة في البوسنة والهرسك ٧٥٥ ١ كيلومتراً مربعاً، أو ٣,٤٢ في المائة من مجموع أراضي البلد. وفي الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٧، أُفرجَ عن مساحة قدرها ١٣٩ ٢ كيلومتراً مربعاً من المناطق المشبوهة بواسطة عمليات المسح المنتظمة. ويمثل المسح المنتظم إجراءً من إجراءات التحليلية المستخدمة لتقدير المنطقة المشتبه في أنها ملغومة والتي كانت ميدانياً لأنشطة الحرب، وذلك بغية تقييم التهديد الحقيقي الذي تمثله الألغام، ومساحة المنطقة المشبوهة وخصائصها

بالاستناد إلى المعلومات المجمعة. وفي الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٧، أُفرج عن مساحة قدرها ٢٢٠,٣ كيلومتراً مربعاً من المناطق المشبوهة بواسطة عمليات المسح العام. ويمثل المسح العام مجموعة من الأنشطة المترابطة والمُكيّفة فيما بينها تُستخدم لجمع البيانات وتجهيز المعلومات المتعلقة بموقع المناطق المشتبه في تلوثها بالألغام وشكلها وخصائصها الأساسية. وأُفرج عن طريق عمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في البوسنة والهرسك عن مساحة قدرها ٨٥,٥ كيلومتراً مربعاً من المناطق المشبوهة، وسمحت عمليات التطهير بالإفراج عن مساحة تُقدر بنحو ٦١,٣ كيلومتراً مربعاً من المساحة الكلية المذكورة. بينما مكنت عمليات المسح التقني من الإفراج عن المساحة المتبقية المقدرة بـ ٢٤,٢ كيلومتراً مربعاً.

١٨- ومنذ انطلاق عملية إزالة الألغام في البوسنة والهرسك، ارتبطت المناطق الملغومة ارتباطاً مباشراً بعودة السكان وإعادة بناء الهياكل الأساسية. ووفقاً للمعلومات التي أتاحتها وزارة حقوق الإنسان واللاجئين في البوسنة والهرسك، فقد بلغ عدد اللاجئين والمشردين داخلياً أثناء الصراع ما مجموعه ٢,٢ مليون شخص. وإلى غاية عام ٢٠٠٧، بلغ عدد الأشخاص الذين عادوا إلى منازلهم مليون شخص، وساهمت عملية إزالة الألغام مساهمة كبيرة في هذه العودة. ويجدر بالإشارة أيضاً إلى أن المراكز الحضرية في البوسنة والهرسك والمراكز الريفية المأهولة قد خُلِّصت من أثر الألغام، وتمثل مناطق الغابات والأماكن التي يصعب الوصول إليها غالبية ما تبقى من المناطق المشبوهة.

١٩- وفيما يتعلق بتمويل الأعمال المتعلقة بمكافحة الألغام في البوسنة والهرسك في السنوات العشر السابقة، قدمت الجهات المانحة الدولية غالبية الأموال وخصصت الميزانيات المحلية والكيانات القانونية جزءاً أصغر.

٢٠- ويُعزَى السبب الرئيسي لعدم الوفاء بالالتزامات في السنوات العشر السابقة بالدرجة الأولى إلى حجم مشكلة الألغام في البوسنة والهرسك وإلى انعدام التمويل اللازم لعمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

٢١- وتتوقع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الألغام (٢٠٠٩-٢٠١٩) أن تصبح البوسنة والهرسك بلداً خالياً من الألغام بحلول عام ٢٠١٩. وتبلغ الأموال اللازمة لتحقيق هذا الهدف في فترة السنوات العشر القادمة ما مقداره ٧٩٠ مليون مارك قابل للتحويل. وسيؤدي اعتماد قانون جديد في مجال مكافحة الألغام في البوسنة والهرسك، يجري حالياً إعداده لعرضه على البرلمان، إلى تهيئة الظروف المؤاتية لإيجاد تمويل ثابت ومتواصل للأعمال المتعلقة بمكافحة الألغام من ميزانيات الحكومات المحلية وإلى حفز الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة والمحافظة عليه وتحسينه. وفيما يتعلق بالموارد الجديدة، فمن المهم التشديد على أن وزارة المالية والخزانة في البوسنة والهرسك تعترف بضرورة تغطية النقص الحاصل في الأموال (الموارد الجديدة) من الميزانيات المحلية.

٢٢- وستُحل المسائل المتعلقة بإزالة الأخطار التي تمثلها الألغام على السكان وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبوسنة والهرسك من خلال اتباع نهج متكامل لمكافحة الألغام في المجتمعات المحلية المتأثرة تأثيراً شديداً وعن طريق أنشطة فردية في باقي المجتمعات المحلية المتأثرة تهدف مع النهج المتكامل هذا إلى إزالة الخطر، وتهيئة الظروف المؤاتية التي تكفل استخدام موارد محددة، وتمكن من إعادة البناء وتضمن عودة مستدامة للسكان.

٢٣- ووفقاً للفقرة ١ من المادة ٥، تطلب البوسنة والهرسك تمديد الموعد النهائي المُحدد لتنفيذ الاتفاقية لفترة ١٠ سنوات، نظراً لكون البلد لا يزال يواجه مشكلة ارتفاع معدل التلوث بالألغام بعد مضي ١٢ سنة على انطلاق أنشطة مكافحة الألغام. وبالرغم من الجهد المبذول والتقدم المحرز الملحوظ، لا تزال الألغام تمثل إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض سلامة السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

- - - - -